

أكد عبد المعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة رفض اقتراح إجراء الفرز باللجان الفرعية بدلاً من اللجان العامة لدواعي أمنية، بالأخص في القرى التي من الوارد حدوث أعمال عنف من قبل مرشحين حالة خسارتهم.

وأضاف عبد المعز، في مؤتمر صحفي عصر اليوم، أن كافة الشكاوى والمحاضر التي حررت ضد القضاة سيتم التحقيق بها، وسيتم محاسبتهم في حال ثبوت خطئهم، مشدداً على أنه لا أحد فوق القانون، لافتاً إلى أنه أحال بعض الأشخاص للنياحة العامة بسبب مواصلتهم الدعاية الانتخابية في فترة الصمت الانتخابي.

وأشار عبد المعز إلى أنه فرغ دائرتين بمحكمة الجنايات للجرائم الجنائية، لكن لم يُقدم إليها أحداً، لافتاً إلى أن الغرامة التي المفروضة على المواطنين بموجب القانون في حالة تخلفهم عن الإدلاء بصوتهم سيتم إعفاء منها له عذر تقبله النيابة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 15/12/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com